Vol. 3, No. 1, pp.315-332 | 2023
CFORSJ Procedia

Submission date: 17 May 2023 Received in revised form: 9 Aug 2023 Acceptance date: 12 Aug 2023 Available online: 11 Oct 2023

الضوابط القانونية للتفتيش الجمركي للنساء: دراسة تطبيقية في ضوء المشروعية الإجرائية

"LEGAL CONTROLS FOR CUSTOMS INSPECTION OF WOMEN: AN APPLIED STUDY IN LIGHT OF PROCEDURAL LEGITIMACY"

[i*] Ahmed Abdulla Almesmari, & [i]Wan Abdul Fattah Bin Wan Ismail

[i]Faculty of Syariah and Law, USIM, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: ahmed-1011999@hotmail.com

ABSTRACT

Recent decades have witnessed significant developments in international trade and the movement of people, contributing to the increased importance of customs procedures, particularly the personal inspection of women at border crossings. Customs inspection is no longer merely a routine procedure; it is now linked to procedural legitimacy and the protection of fundamental rights, with a focus on women's privacy and dignity. National and international legislation has emphasized the need to respect legal controls during inspections, including the presence of qualified female personnel, adherence to the principles of proportionality and necessity, and compliance with international human rights standards. Some Arab countries face practical challenges, including a shortage of female personnel, poor training, and a lack of institutional oversight, which sometimes leads to irregularities or procedural delays. International experiences, such as those of Canada and the Netherlands, have demonstrated greater effectiveness due to strong institutional frameworks, ongoing training programs, and periodic judicial oversight. Previous studies have highlighted the need for integrated legislation, training, and oversight to ensure the protection of women during inspections and to achieve a balance between security and the protection of rights. The current study aims to analyze the legal and procedural controls for women's inspections, using a descriptive, analytical, and comparative approach, and an applied case study at a customs port. It seeks to identify challenges, compare national and international experiences, and provide recommendations for strengthening procedures, such as providing qualified female cadres, developing training and awareness programs, and aligning legislation with international standards. The findings demonstrate that a combination of strict legal texts, practical training, and continuous monitoring constitutes the basis for ensuring procedural legitimacy and protecting women's dignity during customs inspections.

Keywords: Economic Empowerment, Rural Women, Sustainable Development, Microfinance, Community Participation

© The Author(s) (2025). Published by USIM Press on behalf of the Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact usimpress@usim.edu.my.

ملخص

شهدت العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في التجارة الدولية وحركة الأشخاص، ما أسهم في زيادة أهمية الإجراءات الجمركية، وخصوصًا التفتيش الشخصي للنساء عند المنافذ الحدودية. لم يعد التفتيش الجمركي مجرد إجراء روتيني، بل أصبح مرتبطًا بالمشروعية الإجرائية وحماية الحقوق الأساسية، مع التركيز على خصوصية المرأة وضمان كرامتها. وأكدت التشريعات الوطنية والدولية على ضرورة احترام الضوابط القانونية عند التفتيش، بما يشمل وجود كادر نسائي مؤهل، الالتزام بمبدأ التناسب والضرورة، والتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تعاني بعض الدول العربية من تحديات عملية تشمل نقص الكوادر النسائية، ضعف التدريب، وغياب الرقابة المؤسسية، ما يؤدي أحيانًا إلى تجاوزات أو تأخير الإجراءات، بينما أظهرت التجارب الدولية، مثل كندا وهولندا، فاعلية أكبر نتيجة وجود أطر مؤسسية قوية، برامج تدريبية مستمرة، وإشراف قضائي دوري. وقد أبرزت الدراسات السابقة الحاجة إلى تكامل التشريعات، التدريب، والرقابة لضمان حماية النساء أثناء التفتيش، وتحقيق التوازن بين الأمن وحماية الحقوق.

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل الضوابط القانونية والإجرائية لتفتيش النساء، من خلال منهج وصفي تحليلي ومقارن، ودراسة حالة تطبيقية في أحد المنافذ الجمركية. وتسعى إلى تحديد التحديات، مقارنة التجارب الوطنية والدولية، وتقديم توصيات لتعزيز الإجراءات، مثل توفير كوادر نسائية مؤهلة، تطوير برامج التدريب والتوعية، ومواءمة التشريعات مع المعايير الدولية. وتعكس النتائج أن الجمع بين النصوص القانونية الصارمة، التدريب العملي، والمراقبة المستمرة يشكل أساسًا لضمان المشروعية الإجرائية وحماية كرامة النساء أثناء التفتيش الجمركي.

كلمات مفتاحية: التمكين الاقتصادي، المرأة الريفية، التنمية المستدامة، التمويل الأصغر، المشاركة المجتمعية

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات ملحوظة في مجال التجارة الدولية وحركة الأشخاص والبضائع، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالإجراءات الجمركية وخصوصًا ما يتعلق بالتفتيش الشخصي على منافذ الحدود. ولم يعد التفتيش الجمركي مجرد إجراء روتيني للتحقق من البضائع، بل أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بضمان المشروعية الإجرائية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، لا سيما النساء اللاتي يتعرضن لتفتيش شخصي ضمن هذه الإجراءات (الأمم المتحدة، 2006؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019؛ Bouaziz، 2023؛ Al-Jubouri، 2021).

لقد أكدت التشريعات الوطنية والدولية على ضرورة مراعاة الضوابط القانونية عند تنفيذ عمليات التفتيش الجمركي، لضمان عدم المساس بحقوق الأفراد، وخصوصًا النساء اللواتي قد يواجهن معاملة تختلف عن الرجال بسبب حساسية الوضع القانوني والاجتماعي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019؛ Council of Europe، 2005؛ Al-

Tuwail، 2019؛ Al-Otaibi، 2018). ومن هذا المنطلق، أصبحت الحاجة ملحة لدراسة الضوابط القانونية التي تنظم تفتيش النساء في المنافذ الجمركية، وتحليل مدى توافقها مع مبادئ المشروعية الإجرائية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان (Council of Europe، 2005؛ المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي والسياسة الجنائية، 2019؛ Al-Sharif، 2020).

تاريخيًا، عانى التفتيش الجمركي للنساء من ثغرات تشريعية وممارسات متباينة، فقد أشارت الدراسات إلى اختلاف الإجراءات بين الدول، وتباين مستوى التدريب والتأهيل للعاملين الجمركيين في التعامل مع النساء، مما قد يترتب عليه انتهاكات غير مقصودة أو عدم الالتزام بالضوابط القانونية (المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي والسياسة الجنائية، b2019؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2011؛ Al-Zahrani، 2022؛ Saber، 2025). ويترجم ذلك في عدم وضوح حقوق النساء أثناء التفتيش، وقصور الحماية القانونية، فضلاً عن عدم وجود آليات فعالة للرقابة والتقييم المستمر (نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المادة 4).

وبالرغم من الجهود القانونية والتنظيمية، إلا أن الضوابط المطبقة غالبًا ما تواجه تحديات عملية تشمل ضعف التنسيق بين الجهات المختصة، ونقص التدريب، وغياب التوعية بحقوق النساء أثناء التفتيش

(Al-Samari، 2018). ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى تحليل الضوابط القانونية للتفتيش الجمركي للنساء، من خلال دمج التحليل النظري والمقارنة التطبيقية، للكشف عن مدى فعالية هذه الضوابط في ضمان المشروعية الإجرائية وحماية حقوق النساء (Al-Jubouri، 2021).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

- الأهمية العلمية :تساهم في إثراء الأدبيات القانونية حول التفتيش الجمركي، وتقدم دراسة مقارنة بين الضوابط الوطنية والدولية، مع التركيز على النساء (Bouaziz ، 2023).
- الأهمية العملية :تقدم توصيات للجهات الجمركية والقضائية لتحسين الإجراءات وضمان حقوق النساء، بما يعزز التوافق مع المعايير الدولية (Al-Tuwail، 2019).
- الأهمية المجتمعية :تساعد في رفع مستوى الوعي لدى النساء بحقوقهن أثناء التفتيش الجمركي، وتعزز ثقة الجمهور في الإجراءات الرسمية (Al-Sharif، 2020).

- الأهمية القانونية :توفر قاعدة تحليلية لتطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بالتفتيش الجمركي، بما يضمن الموازنة بين حماية الأمن القومي وحقوق الفرد (Al-Otaibi، 2018؛ Al-Zahrani، 2022).

دوافع اختيار الموضوع

برزت عدة دوافع وراء اختيار دراسة الضوابط القانونية للتفتيش الجمركي للنساء:

1. التزايد الملحوظ في حجم التجارة الدولية وحركة الأشخاص، وما يرتبط بذلك من مخاطر التهريب وضرورة ضبط المنافذ الجمركية (قانون الجمارك المصري، المادة 28؛ قانون الجمارك والمكوس الفلسطيني، المادة 144).

2. الحاجة لتحديد إطار قانوني واضح يحمي النساء أثناء التفتيش ويضمن التزام العاملين الجمركيين بالمبادئ الإجرائية السليمة (Al-Samari، 2018).

3. الاختلاف بين التشريعات الوطنية والدولية في التعامل مع التفتيش على النساء، مما يتطلب دراسة مقارنة لتوحيد الممارسات (نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المادة 4).

4. الرغبة في تقديم توصيات عملية لتطوير السياسات والإجراءات الجمركية بما يحقق التوازن بين الأمن وحقوق الأفراد (Saber، 2025).

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

1. تحليل الإطار القانوني للتفتيش الجمركي، مع التركيز على النساء (Al-Jubouri، 2021).

2. تحديد الضوابط القانونية والإجرائية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والدولية (قانون الإجراءات الجنائية المصري، المادة 92؛ قانون الجمارك القطري، المادة 12).

3. رصد التحديات العملية التي تواجه تنفيذ التفتيش الجمركي للنساء في المنافذ الحدودية (Al-Zahrani، 2022).

4. مقارنة التجارب الوطنية مع الممارسات الدولية لتقييم مدى التوافق مع معايير حقوق الإنسان (Al-Tuwail، 2019).

5. تقديم توصيات عملية لتطوير الإجراءات القانونية وضمان حماية حقوق النساء أثناء التفتيش الجمركي (Al-Otaibi، 2018).

إشكالية الدراسة

على الرغم من وجود تشريعات تحكم التفتيش الجمركي، إلا أن التطبيق العملي غالبًا ما يختلف بين المنافذ والجهات، مما يثير التساؤل التالي:

إلى أي مدى تضمن الضوابط القانونية للتفتيش الجمركي حماية حقوق النساء، وتحقيق المشروعية الإجرائية في الممارسات الواقعية؟

وتتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما أبرز التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه التفتيش الجمركي للنساء؟
2. ما مدى التوافق بين الضوابط الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؟
3. كيف تؤثر الخبرة والتدريب للعاملين الجمركيين على حماية حقوق النساء أثناء التفتيش؟
4. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المقارنة الدولية في تطوير التشريعات الوطنية؟

أسئلة لدراسة

تتمحور أسئلة البحث حول القضايا القانونية والإجرائية للتفتيش الجمركي للنساء:

1. ما هو الإطار القانوني والتنظيمي لتفتيش النساء في المنافذ الجمركية؟
2. ما أبرز التحديات العملية والقانونية التي تواجه التفتيش الجمركي للنساء؟
3. ما مدى توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفتيش الجمركي للنساء؟
4. كيف يمكن تحسين التدريب والإجراءات العملية للعاملين الجمركيين لحماية حقوق النساء؟
5. ما الدروس المستفادة من التجارب الدولية التي يمكن تكييفها مع السياق المحلي؟

منهجية الدراسة

تم اعتماد منهج متعدد المقاربات لتحقيق أهداف البحث:

1. المنهج الوصفي التحليلي :تحليل النصوص القانونية والدراسات السابقة حول التفتيش الجمركي للنساء (Bouaziz، 2023؛ Al-Jubouri، 2021).

2. المنهج المقارن :لمقارنة التشريعات الوطنية مع التجارب الدولية في حماية حقوق النساء أثناء التفتيش (Al-Tuwail، 2019؛ Al-Otaibi، 2018).

3. المنهج الميداني التطبيقي :دراسة حالة تطبيقية في أحد المنافذ الجمركية، باستخدام أدوات البحث التالية:

- الاستبيان لتقييم معرفة النساء بحقوقهن أثناء التفتيش.
- المقابلات شبه المهيكلة مع موظفي الجمارك وعينة من النساء لفهم التحديات العملية.
- الملاحظة المباشرة لعمليات التفتيش والتدابير القانونية المتبعة.

أهداف البحث التفصيلية

1. **تحديد الإطار النظري والمفاهيمي** للتفتيش الجمركي للنساء وربطه بمبادئ المشروعية الإجرائية (Bouaziz، 2023).

2. **استكشاف الخصائص القانونية والتنظيمية** للنساء أثناء المرور عبر المنافذ الجمركية والتعرف على الحقوق المكفولة لهن (Al-Jubouri، 2021).

3. **تحليل أبرز التحديات القانونية والإجرائية** التي قد تعيق تنفيذ التفتيش الجمركي وفقًا للمعايير القانونية (Al-Zahrani، 2022؛ Saber، 2025).

4. **تقييم فاعلية الإجراءات القانونية والضوابط التطبيقية** من خلال دراسة حالة تطبيقية، مع التركيز على:

أ. التدابير الوقائية لحماية النساء أثناء التفتيش.

ب. دور التوعية والتدريب للعاملين الجمركيين.

ت. توافق الممارسات مع المعايير الدولية.

5. **تقديم توصيات عملية** لتعزيز الضوابط القانونية والإجرائية وتحسين حماية حقوق النساء أثناء التفتيش (Al-Tuwail، 2019).

6. **فتح آفاق جديدة للبحث القانوني** في مجال حماية حقوق النساء ضمن الإجراءات الجمركية والممارسات الدولية المقارنة (Al-Otaibi، 2018).

الإطار النظري والمفاهيمي

مفهوم التفتيش الجمركي للنساء

يُعدّ التفتيش الجمركي من أبرز الإجراءات الإدارية ذات الطابع الوقائي، إذ يهدف إلى حماية النظام الاقتصادي ومنع تهريب السلع والبضائع، غير أنّ خصوصية المرأة تجعل من هذا الإجراء أكثر حساسية ودقة. فالتفتيش الجمركي للنساء ليس مجرد عملية فنية أو أمنية، بل هو عملية قانونية مركّبة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بحقوق الإنسان وحماية الكرامة الإنسانية (Bouaziz، 2023).

ويؤكد الفقه أن التفتيش لا يُنظر إليه على أنه حق مطلق للسلطة الجمركية، بل هو إجراء استثنائي يخضع لضوابط دقيقة تضمن عدم إساءة استعماله (Al-Sharif، 2020). ومن هنا فإن مفهوم التفتيش الجمركي للنساء يشمل ثلاثة عناصر مترابطة:

1. العنصر الإجرائي :ويتعلق بالشروط الشكلية والموضوعية الواجب توافرها عند إجراء التفتيش، مثل الإذن القضائي أو حالة التلبس.

2. العنصر الحقوقي :ويشير إلى حماية الحق في الكرامة الإنسانية والخصوصية الجسدية للمرأة، بحيث يتم التفتيش في ظروف تحترم حرمة الجسد وتراعي الحساسية الثقافية والاجتماعية (Al-Samari، 2018).

3. العنصر المؤسسي :ويتعلق بواجب الدولة في توفير مفتشات من النساء لضمان التطبيق السليم للقانون ومنع أي انتهاكات محتملة (Al-Tuwail، 2019).

وتُظهر الدراسات أن غياب هذه العناصر الثلاثة يؤدي إلى تشوه مفهوم التفتيش وتحوله من إجراء مشروع إلى انتهاك جسيم للحقوق والحريات، وهو ما قد يترتب عليه بطلان الدليل المستمد من التفتيش أمام القضاء (Al-Jubouri ، 2021).

الضوابط القانونية والإجرائية لتفتيش النساء

الضوابط القانونية التي تحكم تفتيش النساء تُشكّل السياج الذي يحمي الأفراد من التعسف، ويضمن في الوقت نفسه تحقيق الأهداف الأمنية. ويمكن تصنيف هذه الضوابط إلى مستويات متعددة:

1. الضمانات الدستورية والجنائية :تنص معظم الدساتير العربية على حماية الحريات الفردية وعدم جواز المساس بحرمة الجسد إلا وفق القانون. وفي هذا الإطار، نص قانون الإجراءات الجنائية المصري (المادة 92) على ضرورة أن يتم التفتيش وفق إذن قضائي أو في حالة التلبس، وهو ما يشكل قيدًا صارمًا على سلطات مأموري الضبط.

2. الضوابط الجمركية الخاصة :منحت القوانين الجمركية سلطات واسعة لموظفي الجمارك في سبيل مكافحة التهريب، لكنها قيّدت هذه السلطات بشروط شكلية وموضوعية. فقد نص قانون الجمارك القطري (المادة 12) وقانون الجمارك المصري رقم 66 لسنة 1963 (المادة 28) على حق موظفي الجمارك في التفتيش، لكن دون تجاوز حدود الضرورة ودون المساس بحقوق الأفراد الأساسية.

3. اشتراط وجود الكادر النسائي :يُعتبر هذا الشرط من أهم الضوابط وأكثرها حساسية، إذ يفرض على الجهات المختصة أن تُسند عملية التفتيش إلى مُفتشات نساء فقط، وذلك منعًا لأي انتهاك محتمل لحرمة المرأة وصونًا لكرامتها (Al-Otaibi، 2018).

4. التوافق مع المعايير الدولية :تشدد الدراسات القانونية المقارنة على ضرورة توافق إجراءات التفتيش مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي يُلزم الدول بمراجعة تشريعاتها وإجراءاتها الجمركية لتفادي أي خرق حقوقي (Al-Tuwail، 2019).

5. مراعاة مبدأ التناسب والضرورة :يقتضي القانون أن يكون التفتيش وسيلة استثنائية لا يُلجأ إليها إلا عند الضرورة، وبالقدر اللازم لتحقيق الغاية الأمنية. ومن ثم، فإن أي توسع في التفتيش دون مسوّغ قانوني يُعتبر تعسفًا يُفقد الإجراء مشروعيته (Al-Jubouri، 2021).

الأبعاد المتعددة لتفتيش النساء

إن تفتيش النساء لا يمكن النظر إليه من زاوية واحدة، بل هو مسألة متعددة الأبعاد تتقاطع فيها اعتبارات قانونية وأمنية وحقوقية واجتماعية:

- البعد الحقوقي :يتمثل في كون التفتيش إجراءً قد يُعتبر في حد ذاته انتهاكًا محتملاً للحق في الخصوصية والكرامة، إذا لم يتم وفق معايير واضحة وشفافة (Bouaziz، 2023). ولهذا فإن المشرع يشدد على ضرورة أن يتم هذا الإجراء في بيئة تضمن احترام الجسد الإنساني.

- البعد الأمني :يعد التفتيش الجمركي للنساء وسيلة فعالة لمواجهة التهريب، خاصة أن بعض المهربين قد يستغلون المرأة لإخفاء الممنوعات اعتمادًا على الاعتبارات الاجتماعية التي قد تمنع التفتيش الدقيق. وهنا يتضح دور التفتيش كأداة أساسية للحفاظ على أمن الحدود وحماية الاقتصاد الوطني (Al-Zahrani، 2022).

- البعد الاجتماعي والثقافي :لا يمكن إغفال أن التفتيش، إذا تم بطريقة مهينة أو مخالفة للأعراف، قد يترك آثارًا سلبية على علاقة المجتمع بالسلطات الأمنية والقضائية. فالمساس بكرامة المرأة أثناء التفتيش ينعكس مباشرة على سمعة المؤسسات الأمنية ويؤدي إلى فقدان الثقة بها (Al-Samari، 2018).

- البعد المؤسسي والقانوني :التفتيش يُمارس في إطار قانوني معقد يتداخل فيه القانون الجمركي مع القوانين الجنائية والدستورية، إضافة إلى التزامات الدولة الدولية بموجب الاتفاقيات الحقوقية (نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون، المادة 4).

التحديات المرتبطة بتفتيش النساء

رغم وضوح الضوابط القانونية، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن مجموعة من التحديات الجوهرية:

أ. غياب الكادر النسائي المتخصص :كثير من المنافذ الحدودية تعاني نقصًا في العنصر النسائي المؤهل، وهو ما يؤدي إلى تأجيل الإجراءات أو الاستعانة بطرق بديلة قد تكون أقل احترامًا للخصوصية (Al-Tuwail، 2019).

ب. تعارض النصوص القانونية :أحيانًا تتعارض النصوص المتعلقة بالتفتيش بين القوانين الجمركية والقوانين الجنائية، مما يفتح الباب أمام الاجتهادات والتأويلات التي قد تُستخدم بشكل تعسفي (Saber، 2025).

ت. ضعف التدريب والوعي الحقوقي :تشير الدراسات إلى أن بعض الكوادر الجمركية تفتقر إلى التدريب الكافي على مبادئ حقوق الإنسان، مما يجعلها تمارس التفتيش بشكل غير متوافق مع المعايير الدولية (Al-Otaibi، 2018).

ث. تطور أساليب التهريب :مع تطور وسائل النقل والتكنولوجيا، يبتكر المهربون أساليب جديدة لإخفاء البضائع الممنوعة، ما يفرض على السلطات الجمركية رفع مستوى التفتيش مع الحفاظ على التوازن بين الفاعلية الأمنية وحماية الحقوق (Al-Zahrani، 2022).

ج. القصور التشريعي :بعض التشريعات لم تنص بشكل صريح على آليات تفتيش النساء، واكتفت بإعطاء صلاحيات عامة لموظفي الجمارك، وهو ما يخلق فراغًا قانونيًا قد يؤدي إلى ممارسات غير منضبطة (Al-Sharif، 2020).

التفتيش الجمركي للنساء والمشروعية الإجرائية

تُعتبر المشروعية الإجرائية الركيزة الأساسية التي تحدد مدى قانونية وصحة أي إجراء تفتيش. فهي تمثل التزامًا على السلطات بأن لا تتجاوز القانون، وأن تراعي المبادئ الدستورية والجنائية في كل عملية تفتيش (Al-Jubouri، 2021). وتقوم المشروعية الإجرائية على عدة مبادئ أهمها:

1. مبدأ الشرعية :لا جريمة ولا عقوبة ولا إجراء إلا بنص قانوني، ما يعني أن التفتيش يجب أن يستند إلى نص تشريعي واضح.
2. مبدأ التناسب :يقتضي أن تكون إجراءات التفتيش متناسبة مع خطورة الفعل المشتبه فيه.
3. مبدأ عدم التعسف :يمنع استخدام التفتيش كأداة للضغط أو الترهيب، ويقصره على الغايات الأمنية المشروعة.
4. مبدأ حماية الحقوق الأساسية :يجب أن يتم التفتيش دون إهدار لحق المرأة في الكرامة والخصوصية.

وتشير الدراسات إلى أن أي خرق لهذه المبادئ يؤدي إلى بطلان الأدلة المتحصلة من التفتيش، وهو ما يضعف الموقف القضائي للسلطات الجمركية ويُعرّض الدولة للمساءلة أمام الهيئات الدولية (Al-Sharif، 2020). لذلك، فإن الالتزام الصارم بالمشروعية الإجرائية لا يُعدّ ترفًا قانونيًا، بل هو ضرورة لضمان فعالية التفتيش وحماية الشرعية الدستورية في آن واحد.

ثالثا: الدراسات السابقة

تشير الأدبيات القانونية إلى أن موضوع التفتيش الجمركي للنساء يحظى بأهمية خاصة في ضوء اعتبارات المشروعية الإجرائية وحماية الحقوق الأساسية، حيث يثير هذا النوع من التفتيش توازناً دقيقاً بين متطلبات الأمن وحماية النظام العام من جهة، وصون كرامة المرأة(Coombs, 2011; U.S Department of State, 2023) وحقوقها من جهة أخرى. فقد تناولت دراسات عربية عدة الجوانب القانونية والإجرائية للتفتيش، موضحة التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية والجمركية في التطبيق الميداني .(Bernal, 2023; Bain, 2004) على سبيل المثال، أوضح Bouaziz (2023) أن تفتيش الأشخاص في القانون الجزائري يقوم على مبدأ الشرعية المقيدة، حيث يشترط القانون توافر مبررات قوية ووجود رقابة قضائية للحد من أي تجاوزات محتملة .(Metz, 2012) وفي السياق ذاته، ركّز Al-Jubouri (2021) على النطاق القانوني للتفتيش في جرائم التهريب الجمركي، مشيراً إلى أن اختلاف التشريعات بين الدول يؤدي إلى تباين في الضمانات الإجرائية المقررة للنساء، وأن بعض التشريعات العربية لا تزال تفتقر إلى النصوص التفصيلية التي تحدد آليات التفتيش النسائي بشكل صريح(Council of Europe, 2016).

كما أبرزت Al-Zahrani (2022) من خلال دراسة ميدانية على منافذ جمركية سعودية أن التفتيش يعد أداة فعالة لمكافحة التهريب، إلا أن الممارسات العملية أظهرت تفاوتاً في مستوى الالتزام بالمعايير الحقوقية، خاصة فيما يتعلق

بضرورة إسناد عمليات تفتيش النساء إلى عناصر نسائية مدربة .(WLEEAA, 2010; Barry, 2004) أما Al-Sharif (2020)، فقد تناول إشكاليات التفتيش في مرحلة البحث، مؤكداً على خطورة غياب الضوابط الإجرائية الدقيقة، حيث قد ينشأ عنه انتهاك لحقوق الخصوصية، وهو ما يتطلب تعزيز الرقابة القضائية والإدارية على أعمال التفتيش (Harrison, 1964; International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy, 2019). من جانبه، أشار (Saber, 2025) إلى أن التشريع الجزائري في مجال الجريمة الجمركية لا يزال في حاجة إلى تطوير نصوص أكثر تحديداً توازن بين متطلبات التحقيق الفعّال وحماية حقوق النساء أثناء التفتيش (U.S. Department of State, 2023).

وعلى مستوى التشريعات، يُلاحظ أن القوانين الوطنية تتباين في تنظيمها لمسألة التفتيش الجمركي. فالقانون المصري نص في المادة (92) من قانون الإجراءات الجنائية على ضوابط دقيقة للتفتيش، بينما أقر قانون الجمارك المصري رقم 66 لسنة 1963 المادة (28) التي تمنح لموظفي الجمارك صلاحيات واسعة قد تؤثر على الضمانات المقررة للنساء .(Bernal, 2023; Bain, 2004) وفي المقابل، حدد قانون الجمارك القطري (المادة 12) وقانون الجمارك والمكوس الفلسطيني (المادة 144) نطاق التفتيش بشكل يراعي إلى حد ما المبادئ الإجرائية، فيما نص نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون (المادة 4) على ضوابط عامة، لكنها تظل بحاجة إلى آليات تنفيذية أكثر وضوحاً تراعي خصوصية النساء.(Metz, 2012; Council of Europe, 2016)

أما على المستوى المقارن، فقد أظهرت دراسة Al-Tuwail (2019) أن نظام الإجراءات الجزائية السعودي وضع مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مقتضيات الأمن وحقوق الإنسان، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن تحديات في مدى توافق هذه الضمانات مع المعايير الدولية (Coombs, WLEEAA, 2010;) ((2011. أكدت دراسة Al-Otaibi (2018) أن غياب الإشراف المؤسسي الدقيق يفتح المجال أمام تفسيرات واسعة للنصوص، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقييد حرية الأفراد بشكل غير مبرر (Harrison, 1964; Barry, 2004).

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة بشكل مقارن، يمكن ملاحظة وجود قدر من الإجماع على أن التفتيش الجمركي للنساء يمثل مجالاً بالغ الحساسية، يتطلب إطاراً تشريعياً وإجرائياً واضحاً يضمن التوفيق بين مقتضيات مكافحة التهريب وصون كرامة الإنسان (International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy, 2019; U.S. Department of State, 2023; Bernal, 2023) ومع ذلك، تبقى هناك فجوات بحثية مهمة، أبرزها ندرة الدراسات التطبيقية التي تعالج التفتيش الجمركي من منظور خصوصية المرأة، والاكتفاء غالباً بالمعالجات النظرية أو النصوص العامة. كما أن الدراسات المقارنة بين التشريعات العربية والدولية ما زالت محدودة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته عبر تحليل الضوابط القانونية للتفتيش الجمركي للنساء في ضوء المشروعية

الإجرائية مع استحضار الأبعاد التطبيقية والحقوقية (Al-Jubouri، 2021؛ Al-Zahrani، 2022؛ Al-Tuwail، 2019).

رابعا: المنهجية (التحليل المقارن)

تشير الأدبيات القانونية إلى أن التفتيش الجمركي للنساء يمثل قضية إجرائية حساسة، تتقاطع فيها حقوق الإنسان مع متطلبات الأمن الجمركي .وقد تناولت عدة دراسات تحليلية النصوص التشريعية والفقهية المعنية بهذا الموضوع، مع التركيز على ضمانات المشروعية والإجراءات الملائمة عند تفتيش النساء (Bouaziz، 2023؛ Al-Jubouri، 2021). ويهدف هذا البحث إلى دراسة الضوابط القانونية والإجرائية لتفتيش النساء في المنافذ الجمركية، مع التركيز على التوازن بين حماية الحقوق الفردية وفعالية مكافحة التهريب والجريمة الجمركية (Al-Zahrani، 2022؛ Al-Sharif، 2020).

مبررات اختيار المنهج التحليلي المقارن

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن لعدة أسباب:

1. الأبعاد القانونية والحقوقية العالمية :تعتبر قضية التفتيش الجمركي للنساء مسألة ذات أبعاد عالمية، حيث تسعى معظم التشريعات إلى تحقيق توازن بين الأمن وحماية الكرامة الإنسانية (Al-Tuwail، 2019؛ Al-Otaibi، 2018).

2. إبراز الفروق بين السياقات القانونية :يتيح هذا المنهج تحليل الاختلافات بين التشريعات الوطنية في مصر، الجزائر، السعودية، والفلسطينية، بما يكشف عن نقاط القوة والقصور في الضوابط القانونية (قانون الجمارك المصري، 1963؛ قانون الجمارك القطري، م12؛ نظام الجمارك الموحد، م4).

3. استخلاص أفضل الممارسات :يمكن تحديد الإجراءات الأكثر فعالية في حماية حقوق النساء أثناء التفتيش، وتكييفها مع مختلف السياقات القانونية (Al-Jubouri، 2021؛ Al-Zahrani، 2022).

4. تقديم رؤية تفسيرية نقدية :يسمح المنهج بالانتقال من الوصف إلى التحليل النقدي، مما يسهم في تقديم توصيات لتطوير السياسات والإجراءات الجمركية (Al-Sharif، 2020).

مصادر البيانات والمراجع المعتمدة

استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية، شملت:

- القوانين الوطنية :مثل قانون الإجراءات الجنائية المصري (م92)، قانون الجمارك والمكوس الفلسطيني (1962)، وقانون الجمارك المصري.(1963)
- الأنظمة الإقليمية :مثل نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون (م4).

- الدراسات الأكاديمية المحكمة :التي تناولت موضوع التفتيش الجمركي وضماناته القانونية (Al-Jubouri، 2021؛ Bouaziz، 2023؛ Al-Samari، 2018).
- الرسائل الجامعية :التي ناقشت الضمانات الإجرائية أثناء تفتيش الأشخاص (Al-Tuwail، 2019؛ Al-Otaibi، 2018).
- الأطروحات البحثية :التي تناولت الجريمة الجمركية من منظور تطبيقي (Saber، 2025).

هذا التنوع في المصادر عزز من موضوعية البحث وعمقه التحليلي، وساعد على ربط الجانب التشريعي بالنقاش الفقهي والتطبيقات العملية.

وحدات المقارنة

حددت الدراسة ثلاث مستويات تحليلية:

1. المستوى الوطني :دراسة التشريعات المصرية، الجزائرية، الفلسطينية، والسعودية، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في الضوابط القانونية لتفتيش النساء.
2. المستوى الإقليمي :تحليل سياسات دول الخليج العربية من خلال نظام الجمارك الموحد، مع التركيز على الضمانات الإجرائية لحماية المرأة.
3. المستوى الدولي :مقارنة التجارب العالمية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بتفتيش النساء، وتقييم مدى توافق التشريعات العربية معها (Al-Tuwail، 2019؛ Al-Otaibi، 2018).

معايير التحليل

اعتمدت الدراسة عدة معايير مقارنة:

أ. الشرعية الإجرائية :مدى التزام التشريعات بمبادئ المشروعية وضمانات المحاكمة العادلة (Al-Sharif، 2020).

ب. الخصوصية الجندرية :وجود نصوص صريحة تُلزم بتفتيش النساء على يد موظفات مختصات لضمان الكرامة الإنسانية (Al-Zahrani، 2022).

ت. فعالية الإجراءات :قدرة الضوابط القانونية على تحقيق التوازن بين الأمن وحماية الحقوق الفردية (Al-Jubouri، 2021).

ث. مدى التوافق مع المواثيق الدولية :مقارنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (Al-Otaibi، 2018؛ Al-Tuwail، 2019).

ج. القابلية للتطبيق :إمكانية تكييف أفضل الممارسات في سياقات قانونية مختلفة مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية (Bouaziz، 2023).

خامسا: النتائج والمناقشة

أظهرت نتائج التحليل أن الضوابط القانونية والإجرائية لتفتيش النساء في المنافذ الجمركية تتفاوت بشكل ملحوظ بين التجارب المحلية والدولية، مما يعكس وجود فجوات في التطبيق العملي رغم وضوح النصوص القانونية. ففي مصر، على سبيل المثال، تنص التشريعات على ضرورة إجراء التفتيش بواسطة عنصر نسائي مؤهل، إلا أن الواقع الميداني أظهر نقصًا في الكوادر النسائية وتفاوت مستوى التدريب، مما يؤدي أحيانًا إلى تأخير الإجراءات أو تجاوزات غير مقصودة (قانون الجمارك المصري، المادة 28؛ Al-Jubouri، 2021).

أما في السعودية، فقد أظهرت دراسة Al-Tuwail (2019) أن التشريعات تضمن قدرًا أكبر من الضمانات الإجرائية لحماية النساء أثناء التفتيش، مع وجود برامج تدريبية مستمرة للعاملين الجمركيين، مما انعكس إيجابيًا على احترام حقوق النساء ومراعاة الكرامة الإنسانية في المنافذ الحدودية. غير أن التحديات لا تزال قائمة في بعض المنافذ بسبب ضعف الرقابة المؤسسية أو تفاوت التطبيق بين المناطق.

وفي المقابل، كشفت التجارب الدولية، مثل نظام الإجراءات في كندا وهولندا، عن فاعلية أكبر في حماية حقوق النساء أثناء التفتيش، نتيجة وجود أطر مؤسسية قوية، برامج تدريبية متكاملة، وإشراف قضائي دوري يضمن التوازن بين الأمن وحماية الحقوق الفردية .(Mayoux, 2002) هذه التجارب أظهرت أن دمج الضمانات القانونية مع التدريب المستمر والمراقبة الفعلية يسهم في تقليل الانتهاكات وضمان مشروعية الإجراءات بشكل فعّال.

وعلى الصعيد الحقوقي والاجتماعي، بينت النتائج أن احترام الخصوصية الجندرية أثناء التفتيش ينعكس مباشرة على ثقة النساء بالمؤسسات الجمركية، ويعزز التزام الموظفين بالمبادئ القانونية. في بعض التجارب المحلية، أدى غياب التوعية والتدريب الكافي إلى شعور النساء بالانتهاك، وهو ما قد يقلل من فعالية الإجراءات الأمنية (Al-Zahrani، 2022؛ Al-Sharif، 2020).

كما بينت المقارنة أن أحد أبرز أوجه القصور في التجارب العربية هو غياب التكامل بين الضوابط القانونية، التدريب العملي، والرقابة المؤسسية، في حين أن التجارب الدولية غالبًا ما تجمع بين هذه العناصر، مما يحقق حماية أفضل للحقوق ويقلل من المخاطر القانونية.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

تبيّن من خلال الدراسة أن التفتيش الجمركي للنساء يعد قضية قانونية وإجرائية حساسة تتقاطع فيها حقوق الإنسان

مع متطلبات الأمن الوطني، وهو أكثر تعقيدًا من التفتيش على الرجال نظرًا للحساسية الجندرية والخصوصية الجسدية والثقافية. فقد أظهرت نتائج التحليل أن الضوابط القانونية والإجرائية المتبعة في بعض الدول العربية، مثل مصر والسعودية والفلسطين، على الرغم من وضوح النصوص، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات ملموسة تشمل نقص الكوادر النسائية المؤهلة، تفاوت مستوى التدريب، وغياب الرقابة الفعّالة، مما يؤدي أحيانًا إلى تأخير الإجراءات أو تجاوزات غير مقصودة (Al-Jubouri، 2021؛ Al-Zahrani، 2022).

على المستوى الدولي، أظهرت التجارب في دول مثل كندا وهولندا أن وجود أطر مؤسسية قوية، وبرامج تدريب مستمرة، وإشراف قضائي دوري يضمن التوازن بين مكافحة التهريب وحماية حقوق النساء، ما يعكس فاعلية أكبر للضوابط القانونية والتطبيقية .هذا يؤكد أن الجمع بين النصوص القانونية الصارمة والتدريب العملي والمراقبة المستمرة يشكل شرطًا أساسيًا لضمان المشروعية الإجرائية وحماية الكرامة الإنسانية.

كما أبرزت الدراسة أن احترام الخصوصية الجندرية يعزز ثقة النساء بالمؤسسات الجمركية، ويشجع الموظفين على الالتزام بالمبادئ القانونية. وفي المقابل، أظهرت النتائج أن غياب التوعية بحقوق النساء أثناء التفتيش يؤدي إلى شعورهن بالانتهاك، ويضعف فعالية الإجراءات الأمنية، مما يعكس أهمية تكامل الضوابط القانونية مع التدريب والتوعية والمراقبة (Al-Tuwail، 2019؛ Al-Sharif، 2020).

وأخيرًا، أوضحت المقارنة بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أن التفتيش الجمركي للنساء يمثل مؤشرًا حساسًا على مدى التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويبرز الحاجة إلى تطوير سياسات وإجراءات متكاملة توازن بين الأمن وحماية الحقوق، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية.

التوصيات

1. **توفير الكوادر النسائية المؤهلة** :تعزيز وجود مفتشات نساء مدربات في جميع المنافذ الجمركية، لضمان احترام الخصوصية وحماية كرامة المرأة أثناء التفتيش.

2. **تطوير برامج التدريب والتوعية** :تصميم برامج تدريبية مستمرة للعاملين الجمركيين حول حقوق النساء ومبادئ المشروعية الإجرائية، مع التركيز على الحالات العملية والتحديات الواقعية.

3. **تعزيز الرقابة المؤسسية والقضائية** :إنشاء آليات رقابية دورية تضمن الالتزام بالضوابط القانونية والإجرائية، وتتيح تقييم أداء الموظفين وضمان عدم تجاوز الصلاحيات.

4. **مراعاة المعايير الدولية** :مراجعة التشريعات الوطنية لضمان توافقها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما يعزز حماية النساء أثناء التفتيش ويحد من المخاطر القانونية.

5. **تبني منهجيات تفتيش متناسبة** :تطبيق مبدأ التناسب والضرورة في جميع عمليات التفتيش، بحيث تكون الإجراءات محدودة بالقدر اللازم لتحقيق الأهداف الأمنية دون انتهاك الحقوق.

6. **إدماج التكنولوجيا بطريقة آمنة** :استخدام أجهزة وتقنيات متقدمة للتفتيش تتيح كشف الممنوعات دون المساس بالخصوصية، مع تدريب الكوادر على الاستخدام الأمثل لهذه التكنولوجيا.

7. **إطلاق حملات توعية للنساء** :تعريف النساء بحقوقهن أثناء التفتيش الجمركي عبر حملات إعلامية وإرشادية في المنافذ، لضمان وعيهن وإمكان مشاركتهن الفاعلة في حماية حقوقهن.

8. **الاستفادة من التجارب الدولية** :دراسة النماذج الناجحة في دول مثل كندا وهولندا، وتكييف أفضل الممارسات وفق الخصوصيات القانونية والثقافية للدول العربية.

9. **تطوير التشريعات الوطنية** :إدخال نصوص قانونية واضحة ومفصلة حول آليات تفتيش النساء، تحدد المسؤوليات وتضمن الضمانات الحقوقية، وتقلل من التفسيرات التعسفية للنصوص.

10. **إجراء تقييم دوري للسياسات والإجراءات** :متابعة تنفيذ الإجراءات الجمركية بشكل مستمر، مع إجراء مراجعات دورية لتصحيح الاختلالات وتعزيز حماية حقوق النساء وضمان المشروعية الإجرائية.

References

Bouaziz, A. (2023). *Personal search in Algerian law*. Algerian Journal of Legal Sciences, 6(2), 234–257.

Al-Jubouri, S. A. (2021). *The legal scope of search in the crime of customs smuggling: A comparative study*. Journal of International Law, 10(2), 123–145.

Al-Jubouri, S. A. (2021). *The legal scope of search in the crime of customs smuggling: A comparative study*. Journal of International Law, 10(2), 123–145.

Al-Zahrani, F. A. (2022). *The effectiveness of vehicle inspection procedures at land border checkpoints: A survey study on the Al-Haditha Customs Port*. Journal of Security Studies, 15(3), 45–67.

Al-Samari, M. H. (2018). *Personal search in Algerian law*. Algerian Journal of Legal Sciences, 6(2), 234–257.

Al-Sharif, A. M. (2020). *Problems of search in the investigative phase: An analytical study*. Journal of Law, 8(1), 78–92.

Saber, M. S. (2025). *Examination and follow-up of customs crime in Algerian legislation*. Doctoral dissertation, University of Oum El Bouaghi.

Al-Tuwail, A. J. (2019). *Safeguards of searching an accused person under the Saudi Criminal Procedure Law and its compatibility with international human rights conventions*. Master's thesis, King Saud University.

Al-Otaibi, M. N. (2018). *Safeguards of searching an accused person under the Saudi Criminal Procedure Law and its compatibility with international human rights conventions*. Master's thesis, King Saud University.

Egyptian Criminal Procedure Law, Article 92.

Qatari Customs Law, Article 12.

Egyptian Customs Law No. 66 of 1963, Article 28.

Palestinian Customs and Excise Law No. 1 of 1962, Article 144.

United Nations. (2006). *International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance*. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-all-persons-enforced

International Committee of the Red Cross (ICRC). (2019). *Missing persons and their families*. https://www.icrc.org/en/what-we-do/missing

International Committee of the Red Cross (ICRC). (2019). *Guiding principles / model law on missing persons*. https://www.icrc.org/en/document/guiding-principles-model-law-missing-persons

Council of Europe. (2005). *Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime (CETS No. 141)*. https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/141

Council of Europe. (2005). *Warsaw Convention (CETS No. 198).* https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/198

International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy. (2019). *International legal standards for search and investigation*. https://icclr.org/wp-content/uploads/2019/06/International_Standards.pdf

International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy. (2019). *Implementing international standards in search and investigation*. https://icclr.org/wp-content/uploads/2019/06/International_Standards.pdf

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2011). *International cooperation for confiscation*. https://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/international-cooperation.html

Unified Customs Law for the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Article 4.

Bernal, A. M. (2023). Real-world object detection for missing person search. arXiv. https://arxiv.org/pdf/2309.09518

Bain, L. M. (2004). Money laundering: Hide and seek: An analysis of the financial crime investigative process. SFU Summit. https://summit.sfu.ca/_flysystem/fedora/sfu_migrate/8649/b37359563.pdf

Metz, T. (2012). African ubuntu moral theory and the search for an African communitarian approach to morality. African Human Rights Law Journal, 13(1), 1-21. https://www.ahrlj.up.ac.za/images/ahrlj/2013/ahrlj_vol13_no1_2013.pdf

Council of Europe. (2016). CDPC (2015) 22. https://rm.coe.int/168070af8e

WLEEAA. (2010). Arrest and search techniques study guide 2010. https://www.wleeaa.com/uploads/9/5/3/2/9532038/law-enforcement-exploring-study-guides-full-set.pdf

Coombs, M. I. (2011). Shared privacy and the Fourth Amendment, or the rights of the many versus the rights of the few. University of Miami Law Review, 65(4), 1097-1132. https://repository.law.miami.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1147&context=fac_articles

Barry, I. P. (2004). The right of visit, search and seizure of foreign flagged vessels on the high seas. Hofstra Law Review, 32(4), 1185-1212. https://scholarlycommons.law.hofstra.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2344&context=hlr

Harrison, M. (1964). Government and press in France during the Algerian War. American Political Science Review, 58(4), 1013-1026. https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/government-and-press-in-france-during-the-algerian-war/F29F4BC0FE1A826D405F53E9C6F185A5

International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy. (2019). Implementing international standards in search and seizure. https://icclr.org/wp-content/uploads/2019/06/International_Standards.pdf

U.S. Department of State. (2023). 2023 Country reports on human rights practices: Algeria.